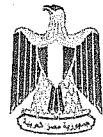


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ: ١٠٣٥

بتاريخ: ٢٠١٧/٦/٦

٧٧٤/٢/٣٧

ملف رقم:

السيد الدكتور/وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطعنا على كتابكم رقم (١٤١) المؤرخ ٢٠١٦/١/١٤ بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني عن مدى خضوع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركات التابعة لها، للضريبة على العقارات المبنية في ضوء أحكام القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية، وقانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨.

وحالياً الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تلقت كتاباً من وزارة المالية يفيد خضوع الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي للضريبة على العقارات المبنية، وذلك استناداً إلى إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في الملف رقم (٦٦٣/٢/٣٧) الصادر بجلسة ٢٠٠٦/٤/٥ ، ولما كان ذلك، وكانت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها هي من شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، وأموالها بالكامل مملوكة للدولة ملكية خاصة وفقاً لنصوص القانون المشار إليه، فقد نشأ اتجاه إلى القول بإعفاء هذه الشركة، والشركات التابعة لها من الضريبة على العقارات المبنية في ضوء أحكام قانوني الضريبة على العقارات المبنية رقمي (٥٦) لسنة ١٩٥٤ و(١٩٦) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليهما، خاصة وأن محكمة النقض المصرية قد انتهت إلى ذلك الرأي، وإزاء ما تقدم فقد طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.



ونفيد: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٤ من مايو عام ٢٠١٧، الموافق ٢٧ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن عدول الجهة طالبة الرأى عن طلبها يستوجب حفظ الموضوع إذ إنه لم يعرض فى الأصل إلا بناء على طلبها.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنه ورد إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كتاب السيد الدكتور وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم (١٣٧٥) المؤرخ ٢٠١٧/٥/٢٢ متضمناً طلب العدول عن طلب الرأى الأمر الذى يتبعه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٧/٦/٦

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

د. محمد عبد

المستشار/

يحيى أحمد راغب دكروز

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس

المكتب الفني

د. مصطفى

حسين السيد أبو حسين

نائب (رئيس مجلس الدولة

حسن /

